

٤٨٢ - وإجراء استعراض نهاية العقد على الصعيد العالمي، أنشأت الجمعية العامة لجنة تحضيرية مفتوحة العضوية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، تجتمع في أيار/مايو ٢٠٠١، مع فتح باب عضويتها لجميع الدول الأعضاء والمراقبين. ويتولى توجيه اللجنة التحضيرية مكتب مكون من خمسة أعضاء، بينما تعمل اليونسيف كأمانة فنية لها.

٤٨٣ - وحضر زهاء ١٠٠٠ مشارك الدورة الأولى للجنة التحضيرية، المعقودة في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بما في ذلك ممثلون عن جميع الدول الأعضاء تقريبا، وعن جميع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، بالإضافة إلى أكثر من ٢٣٥ منظمة غير حكومية من منظمات القواعد الشعبية والمنظمات الوطنية والدولية. ونظرت الوفود في تقرير الأمين العام عن "المسائل الناشئة بشأن الطفل في القرن الحادي والعشرين" (A/AC.256/3-13) وتوصلت إلى اتفاق بشأن ثلاثة من النتائج التي سيجري العمل على تحقيقها عن طريق العمل المقبل من أجل الطفل، لضمان بداية طيبة في الحياة؛ وتعليم أساسي ذو نوعية جيدة؛ ونماء المراهقين ومشاركتهم. وأعقب الدورة الموضوعية الأولى، إعداد مشروع وثيقة نتائج مؤقتة بعنوان "عالم صالح للأطفال" (A/AC.256/CRP.6)، وزعت من قبل المكتب تمهيدا لاعتمادها بواسطة الدورة الاستثنائية.

٤٨٤ - وحضر الدورة الثانية للجنة التحضيرية، المعقودة في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠١، عدد كبير مماثل، من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والشباب. واستعرضت الدورة النتائج الأولية لاستعراض نهاية العقد، وقدمت تعليقات على مشروع وثيقة النتائج المؤقتة، وأعقب ذلك إعداد مشروع منقح لوثيقة النتائج المعنونة "عالم صالح للأطفال" (A/AC.256/CRP.6/Rev.1)، جرى توزيعه من قبل المكتب من أجل النظر فيه في الدورة الثالثة التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠١.

الجزء الثالث: منظورات للمستقبل

أولا - الدروس المستفادة من العقد السابق

سد الهوة التي تفصل بين توافق الآراء والعمل

٤٨٥ - يتمثل الشيء الملفت فيما يتعلق بعملية المتابعة التي أعقبت مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، في الزمن الذي استغرقته، ولا تزال تستغرقه في كثير من الأحيان، ترجمة توافق الآراء السياسية بشأن الأطفال إلى إجراءات فعالة. فنحن لا نعجل دوما بتطبيق ما نعرفه، لأسباب كثيرة.

٤٨٦ - وقبل عقد مضي، كان إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي قد سلّمَا بالفعل بأهمية انتهاج إجراءات خاصة بالطفل في السياسات والخطط الوطنية، ودعم جهود الآباء والقائمين على رعاية الأطفال، وتمكين الشباب بتوفير المعارف والموارد، وتعبئة جميع قطاعات المجتمع لتحقيق نتائج لصالح الأطفال. واعترف الزعماء السياسيون في مؤتمر القمة العالمي أيضا بالتهديد الخطير الذي يشكله وباء الإيدز المستفحل، وأعطوا أولوية عالية في خطة العمل للوقاية منه وعلاجه.

٤٨٧ - وبرغم ذلك، تبقت ثغرة تفصل الوعود عن الأفعال. وربما كانت أكثر أشكال نتائجها وضوحا هي مسيرة الموت الناتج عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المستفحل، والنتائج المدمرة المترتبة عليه، فيما يتعلق ببقاء الأطفال ونمائهم، في أشد المناطق تأثرا. لكن آثاره تبدو واضحة أيضا في كافة جوانب حقوق الطفل على اختلافها، بما في ذلك الصحة والتعليم والحماية والترفيه والمشاركة. ولم نشهد تقدما مستمرا للأطفال سوى في الحالات التي دعم فيها الالتزام السياسي الراسخ، والتعبئة من قبل جميع قطاعات المجتمع، الوعود الرفيعة المستوى التي بُدلت للأطفال. وفي غير ذلك من الحالات أصبحت الحاجة ملحة إلى فهم ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الاستجابات الجزئية وتوقف التقدم، برغم التعهدات التي قُدمت، والمعارف المتاحة، والموارد الضخمة المتيسرة.

٤٨٨ - ويتمثل الدرس المستفاد من التكرار المتواتر للهوة الفاصلة بين تقديم التعهدات واتخاذ الإجراءات، في وجوب معالجة التحديات التي تواجه الأطفال، عن طريق إشراك مجموعة كبيرة من العناصر الفاعلة المختلفة، على أساس توليها القيادة وتحملها المسؤولية في كافة قطاعات المجتمع. وتتمثل أكثر حالات التقدم وضوحا فيما يتعلق بتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل - وهي التحصين أولا ثم القضاء على شلل الأطفال، وإضافة اليود إلى ملح الطعام، وتوفير إضافات تكميلية من فيتامين ألف، والقضاء على الدودة الغينية، وزيادة الالتحاق بالمدارس في بعض المناطق - في هذا الجمع بين الشراكات القوية والالتزام السياسي المستمر.

٤٨٩ - وأكدت التجارب المستقاة في التسعينات أيضا أن النهج المستندة صراحة إلى مبادئ حقوق الطفل يكون لها أثرها في تنفيذ التنمية. ولم يفهم هذا الأمر تماما في ١٩٩٠، حينما انصب الاهتمام على تحقيق إنجاز التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، أكثر من الاهتمام بكيفية تطبيق المبادئ الواردة في الاتفاقية. لكن السنوات الأخيرة أفرزت أمثلة إيجابية عديدة لتطبيق هذه المبادئ في الممارسة العملية. وتشمل هذه الأمثلة: الرصد الذي تنزعه المجتمعات المحلية من أجل تخفيض سوء تغذية الأطفال في أجزاء من جنوب آسيا وشرق أفريقيا؛

والجهود الخاصة الرامية إلى توفير التعليم المناسب للأقليات السكانية اللغوية في المناطق شبه القاحلة؛ والإصلاحات القانونية التي تترتب عليها تغييرات في معاملة الأطفال أثناء تواجدهم في الحجز وأثناء تقديمهم إلى المحاكمة، في أمريكا الجنوبية؛ والمبادرات الرامية إلى كفالة تحقيق معدلات تحصين مرتفعة وإلى منع دخول الأطفال سوق المتاجرة بالجنس في المدن التي تُطلق على نفسها "المدن الصديقة للأطفال"، في آسيا. وأدى تحسُّن تحليل الأسباب الكامنة وراء العزل الاجتماعي والاقتصادي المستند إلى التمييز، إلى بروز استراتيجيات أكثر فعالية في الوصول إلى من لم يكن من الممكن الوصول إليهم من قبل.

تحسين الملباسات المتعلقة بالأهداف الخاصة بالأطفال وبحقوق الطفل

٤٩٠- أصبح من الواضح أيضا أن أفضل طريقة للسعي وراء تحقيق حقوق الطفل، والأهداف الإنمائية المتصلة بالأطفال على وجه الخصوص، تقع ضمن الإطار الأوسع لحقوق الإنسان. وقد برزت اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى بوصفها إطارا أخلاقيا وصكوكا قانونية قوية لتحقيق ذلك. وفي الوقت نفسه، أصبح مفهوما على نطاق واسع الآن، أن وضع المرأة ودورها ورفاهيتها هي عناصر محورية بالنسبة للتنمية البشرية وإعمال حقوق الأطفال في آن واحد. ولا يشكل التفاوت الكبير بالنسبة للمساواة في العلاقات بين الجنسين، وانخفاض معدلات تمثيل المرأة في مجال السياسة، وارتفاع احتمال حدوث الوفاة أو الإصابة أثناء الحمل، وعدم توفر فرص التعليم، إنكارا لحقوق البنات والمرأة فحسب، بل تؤدي مباشرة إلى إضعاف فرص نمو الطفل ونمائه.

٤٩١- وتترابط التنمية والعمليات الديمقراطية ترابطا قويا على جميع صعد المجتمع وتعضد بعضها بعضا، إن لم تكن رائجة في وسط الصفوة من السياسيين في كل مكان. وتمثل شفافية الحكومة، وتحملها للمسؤولية، على وجه الخصوص، شرطا أساسيا لكفالة حقوق ونماء الطفل. ويعتمد الحكم ذو النوعية الرفيعة على الالتزام بحقوق الإنسان، بما في ذلك سيادة القانون، وعلى خفض معدلات الإفلات من العقوبة وعلى نزاهة النظام القضائي. ويتعين أن تضطلع الحكومات أيضا بدورها كجهات ضامنة لشمولية الحصول على مجموعة أساسية من الخدمات، بما في ذلك الحماية من العنف والاعتداء. وقد أظهرت المجتمعات المدنية والأسر أنها تستطيع، إذا تلقت الدعم المناسب، الاضطلاع بدور رائد في تعزيز وحماية حقوق الطفل. وفي التسعينات، أضفت الإصلاحات التي أدخلت على التشريعات والقوانين المتعلقة بالأطفال في بلدان عديدة زحما عظيما، وغير متوقع أحيانا، على التزام القطاع العام بالمسؤولية وإدراكه لحقوق الطفل.

٤٩٢- وشكّل الإفلات من العقوبة وسط الراشدين سمة مميزة لمعاملة الأطفال، لا سيما أكثرهم ضعفاً، عبر الشق الأعظم من ماضي البشرية. إذ نادراً ما كان الذين يُلحقون الضرر بالأطفال أو يسيئون معاملتهم أو يقتلوهم أو يتاجرون بهم أو يستغلونهم بأي شكل آخر من أجل الربح أو الاستمتاع، يخضعون للمساءلة. إلا أن التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة أعطت بعض الأمل في أن تكون نهاية هذه الحالة المشينة للأوضاع قد أصبحت على مرمى البصر، كما أوضحت الدور القوي للأنظمة القضائية وآليات الانتصاف الأخرى في منع ومعالجة العنف ضد الأطفال. وحيثما اجتمعت التشريعات الوطنية التي تستهدف إنهاء الإفلات من العقوبة مع التعبئة والوعي بعدم شرعية تلك الأفعال على الصعيد المحلي، يكون من الممكن كبح جماح العنف والإيذاء المرتكبين ضد الأطفال ويمكن أن تكون هذه الاستراتيجيات الثنائية المسار فعالة حتى في حالات الصراع، أو في مقاومة الانتهاكات المترسخة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. بيد أنها تحتاج لقيادة شجاعة وملتزمة، كما قد لا تحظى بالشعبية في بداية الأمر.

٤٩٣- ويعتبر هذا أحد المجالات التي يمكن أن تنمر فيها شراكة الحكومة مع القطاع الخاص، واعتمادها على موارده مع كفالة اتباع الممارسات التي تتسم بالمسؤولية، كما ظهر في حالات الاتجار بالأطفال وعملهم بصورة ضارة. ولمنظمات المجتمع المدني دور رئيسي تؤديه بوصفها جهات رصد مستقلة، وذلك في تغيير الآراء بشأن ما يعتبر سلوكاً مقبولاً، وفيما يتعلق بزيادة الوعي بحقوق الطفل. وقد أظهرت الشراكات الحكومية الدولية، والإقليمية أيضاً، ما لها من إمكانات لإحداث أثر. وأبرزت المبادرات التي اضطلع بها في التسعينات لمعالجة الاستغلال والعنف مرة أخرى أن حقوق الطفل وإحراز تقدم هما أمران مرتبطان ارتباطاً مباشراً، كما ثبت وجود صلات قوية بين: أنظمة التعليم وخفض معدلات عمل الأطفال؛ وتسجيل المواليد ووصول أطفال الأقليات إلى الخدمات الأساسية؛ والإغاثة الإنسانية وحماية الأطفال في حالات الصراع.

رؤية الأطفال من منظور مختلف والتصرف وفقاً لذلك

٤٩٤- اعترف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بحاجة الملايين من الأطفال، الذين يعيشون ظروفًا عصيبة، إلى أن يحظوا باهتمام خاص، وأن يحصلوا على الحماية والمساعدة. وأبرزت الخبرة المتكررة في عقد التسعينات ضرورة التخلي عن الافتراض المتواتر الذي مؤداه أن الأطفال ملومون إلى حد ما عن محتتهم. فقد بيّن لنا فشل المشاريع السابقة، التي "استهدفت" أطفالاً بوصفهم "أفراد مشاكلي" أن جذور المشاكل التي تؤثر في الأطفال توجد عادة في الظروف الاجتماعية الأعم. وهناك حاجة إلى أن تركز السياسات ليس على

معالجة العوامل التي تؤثر على الأطفال مباشرة فحسب، بل وعلى الأسباب الأعم التي تقف وراء استبعادهم أيضا. فوضع الأطفال في مؤسسات مثلا، ما فتئ يشكل الرد الفوري على المشاكل في كثير من الأحيان، لكنه نادرا ما كان حلا. وقد تشمل العوامل المؤثرة الأعم، الفشل في معالجة مشاعر التحامل تجاه حالات الإعاقة والانتماءات العرقية، التي تؤدي إلى التمييز؛ أو الحاجة إلى حماية الأطفال، بما في ذلك البنات والمراهقون، ضد مخاطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات والعنف القائم على نوع الجنس مثلا.

٤٩٥- ويتعين كذلك أن تتحول النظرة السائدة إلى المراهقين، من مجرد رؤيتهم كأفراد مثيرين للمشاكل، مثل العنف وإساءة استخدام المخدرات، إلى النظر إليهم باعتبار أنهم يملكون القدرة على المساهمة في إيجاد حلول تؤثر على حياتهم الخاصة، وعلى المجتمع بشكل أوسع. وبرزت أيضا كخيارات مفضلة، بشكل تجريبي أحيانا، توجهات نحو إصلاح أنظمة الرعاية الاجتماعية والعدالة الجنائية بحيث تركز على حماية المراهقين بدلا عن محاکمتهم، فضلا عن توفير بدائل مجتمعية وترفيهية للاحتجاز والعقوبة. وتتسق هذه النهج بشكل أفضل مع الاعتراف بحقوق الطفل، وكثيرا ما تكون أكثر فعالية كذلك. وهذا مجال آخر يتعين أن تعضد فيه القيادة السياسية الجرئية والتحويلات الإيجابية في الرأي العام بعضها بعضا.

الحاجة ملحة إلى الاستثمار في تقدم الأطفال، وإلى بذل جهود خاصة من أجل أكثر الفئات حرمانا

٤٩٦- من المفهوم حاليا على نطاق واسع أن البرامج المتكاملة بشكل سليم في مجالي الطفولة المبكرة، وتقديم الدعم إلى الأسر، لا سيما التي تعيش منها في ظروف ترتفع فيها معدلات الخطورة، هي استثمارات قوية، ولها فوائد مستديمة بالنسبة للأطفال وللتنمية الاقتصادية عموما على حد سواء. ويُرسى الإنفاق العام على التعليم الأساسي والخدمات الاجتماعية الأخرى، لا سيما ما يتعلق منها بالبنات والنساء، الأساس لتحسين استغلال خدمات تنظيم الأسرة، ورفع سن الزواج، وتأخير سن الحمل الأول، وتحسين رعاية الطفل، وتغذيته. ويمكن أن تدر المداخلات المناسبة مع المراهقين فوائد بالغة على الأطفال الذين يولدون لأبوين صغيري السن. ولا يكون الجمع بين عمل الوكالات الحكومية المختلفة والمنظمات غير الحكومية للاستثمار في الأطفال أمرا ميسورا أبدا. لكن الفوائد التي تعود على التنمية الوطنية قد تكون عظيمة. فقد كانت هناك زيادة كبيرة في الأدلة في التسعينات على أن التعليم والنمو الصحي للأطفال لهما أهمية حاسمة بالنسبة للتقدم الاقتصادي في المستقبل، والإفلات من قبضة الفقر المتوارث عبر الأجيال، ويكمن الاستثمار في الأطفال ابتداء من سني حياتهم الأولى في جوهر التنمية الطويلة الأجل للمجتمعات المحلية.

٤٩٧- وتجعلنا الأمثلة السابقة في هذا التقرير، على قناعة بأنه يلزم وضع مداخلات وإنجازات مستهدفة خاصة من أجل الوصول إلى الأطفال والأسر الغارقين في مستنقع الفقر إلى أعماق أعماقه، المعرضين للخطر، والأقل قدرة على الاستفادة من النمو الاقتصادي والضمانات الاجتماعية العامة. وفي جميع القطاعات، وفي البلد تلو الآخر، وُجد أن هذه المداخلات لا يمكن أن تكون فعالة بصورة دائمة، ما لم تستند إلى الفهم الحقيقي لأسباب التعرض لهذه المخاطر وحدوث هذا الاستبعاد. وينبغي ألا يسترشد العمل بعدد الأطفال الملحقين بالمدارس فحسب، بل أيضا بالأسباب في عدم التحاق بعض الأطفال، الذين كثيرا ما يكونون من البنات أو الأطفال المنتمين إلى فئات الأقليات اللغوية، بالمدارس أو عدم نجاحهم حتى الآن فيها. وكذلك السبب في أن الكثيرين من المراهقين ينجحون في تفادي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، بينما يصاب آخرون، معظمهم من البنات؟ قد تنطوي إثارة هذه الأسئلة على مواجهة حقائق مؤلمة، مثل المواقف والممارسات الاجتماعية المترسخة التي يركز عليها التمييز وتلحق الضرر بالأطفال. إلا أنها أسئلة يجب طرحها إذا أريد ألا يتخلف عن الركب بعض الأطفال والأسر.

٤٩٨- واكتساب فهم جيد لأسباب الفقر والاستبعاد، هو بمثابة اتخاذ الخطوة الأولى تجاه تنفيذ إجراءات فعالة لمواجهة هذه العقبات التي تقف أمام تقدم الأطفال. وأفضل الطرق لاكتساب هذا الفهم هي استقاؤه مباشرة ممن يعانون من الاستبعاد في حياتهم اليومية، بما في ذلك الأطفال. إن الفقر والاستبعاد لهما أوجه وأسباب متعددة، كثيرا ما لا تُقدر على حقيقتها في سياسات الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات الإنمائية، التي تسعى إلى إيجاد حلول سريعة وسهلة في داخل المكاتب. فهذه مشاكل لا يمكن حلها عن بُعد.

الأطفال والأسر كمساهمين في التنمية

٤٩٩- ينظر إلى التنمية المستدامة وتخفيض الفقر بشكل أعم حاليا، على نطاق يكاد يكون عالميا، على أنهما يتطلبان مشاركة قوية من الأطفال والنساء والرجال، في اتخاذ القرارات المؤثرة عليهم، داخل الأسرة أو المجتمع المحلي، وعلى الصعيدين المحلي والوطني. ويجب أن يُنظر إلى الأفراد، وأن يُمكنوا، بوصفهم عناصر فاعلة رئيسية في التنمية الخاصة بهم. ويتعين أن تكون مشاركة الأطفال وتعبيرهم عن أنفسهم - على أساس قدراتهم النامية، ومع احترام توجيهات الأبوبين موضع تقدير البالغين عند صنع القرار. كما أن وضع الموارد، والمعلومات، وسلطة اتخاذ القرار في متناول الأسر، بقدر الإمكان، هو أمر ذو أهمية حاسمة لتحقيق نتائج إيجابية. وحسبما يُرى في مشاريع كثيرة تديرها المجتمعات المحلية، تصبح المرأة التي تشارك مشاركة كاملة في صنع القرار، عنصرا فعالا في إحداث التغيير الاجتماعي. ولا يتطلب هذا

إدخال تغييرات على السياسات الإنمائية، التي ظلت لسنوات عدة تؤكد على النهج القائمة على المشاركة، بقدر ما يتطلب من تغيير المهارات والمواقف والقرارات اليومية للإحصائيين الفنيين، ابتداء من الممرضة والمدرس الأول إلى وزير الدولة. بيد أن الممارسات التي تدمج المشاركة يكون نجاحها مرجح بأكبر درجة حينما تجدد السند في دفع رواتب كافية، وتطبيق نظام للمساءلة، والحصول على مباركة واضحة من القيادات السياسية.

٥٠٠- وبدأت المداخلات، في التسعينات، تستفيد من "فرص الموارد الجديدة" التي يتزايد توفرها بشكل سريع عن طريق الشراكات وانخفاض تكاليف التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات والعلوم الطبية. وقد أتاحت كل من وسائل الإعلام الجماهيري التقليدية، والخيارات الأحدث في مجال الربط الشبكي المتصل بالمعلومات، المزيد من القدرة على صعيد المجتمعات المحلية على اتخاذ الإجراءات من أجل الأطفال. وأظهرت المداخلات ذات التكلفة المعقولة والمستندة إلى التكنولوجيات الجديدة وشراكة القطاعين العام والخاص، وتباشر نجاحها حين اقترنت بمشاركة المجتمعات المحلية، وذلك من قبيل المداخلات المتعلقة بالوقاية ضد الملاريا ومكافحتها، وفصول التعليم التفاعلية، والقضاء على شلل الأطفال.

٥٠١- غير أن المشاكل التي كانت تبدو صعبة المعالجة في كثير من الأحيان خلال التسعينات، من قبيل وفيات الأمهات، وسوء التغذية المرتبط بنقص البروتين والأغذية المولدة للطاقة، وسوء النظافة الصحية والصرف الصحي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعنف المستفحل، يتزايد الآن وضوحاً أنها لا يمكن أن تحل من خلال النهج التي تقتصر على قطاع واحد أو النهج "الرأسي". بمفردها. وهذه المشاكل ليست جديدة، لكنها كثيراً ما تكون أوسع انتشاراً وأكثر ترسخاً مما كانت عليه قبل عقد مضى. وهناك حاجة إلى استجابات لتمكين المواطنين الأشد تأثراً، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء بطء التطور في آن واحد. ففي الحالات التي شهدت تحسناً في الوصول إلى المرافق الصحية على سبيل المثال، تطلب الأمر أكثر من مجرد استعمال تكنولوجيات أفضل: حيثما لاحظ المواطنون العلاقة بين المياه المأمونة، والمرافق الصحية والصحة، فإنهم جعلوا من هذه الأشياء أولويات في مجتمعاتهم المحلية. ولم يصبح ذلك ممكناً إلا حينما أصبحت الأسر التي تسعى للحصول على المياه وتستخدم المرافق شريكة في التخطيط والإدارة.

٥٠٢- وكما يتضح من هذه الأمثلة، لا يجب مطلقاً التقليل من شأن دور الأبوين والأسرة الممتدة في توفير الرعاية والتغذية للأطفال، لا سيما في سني حياتهم المبكرة. ولم يكن الحال كذلك، للأسف، في كثير من الأحيان في الماضي، ربما بسبب أن هذه مساهمات خط المواجهة الأساسية هذه بالنسبة لبقاء الطفل وصحته وتغذيته، ونمائه من الناحيتين الإدراكية

والسيكولوجية - الاجتماعية، وبالنسبة لتعلم القيم الإيجابية، كانت أقل وضوحا من الهياكل الأساسية، على سبيل المثال. غير أن النهج الحديثة في الرعاية الصحية الأولية، شددت مرة ثانية على الشراكات بين الأسر والعاملين في الحقل الصحي، مع تركيز الموارد العامة على المرافق المحلية التي تخدم الغالبية العظمى من الأسر.

مزايا اتباع نهج يركز على الأهداف

٥٠٣- وقد برزت أيضا، في الخطط التي نُفذت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، مزايا استخدام الأهداف والإنجازات المستهدفة التي تبين نتائج محددة متعلقة بالأطفال. وقد ظهرت القدرة الكبيرة للأغراض المقيدة بزمن والمحددة بشكل واضح، وللإنجازات المستهدفة الوسيطة، على الحفز وتوفير منهاج للشراكات وأساسا للرصد والإبلاغ المنتظمين بشأن التقدم المحرز. ولا يوجد تعارض بين استراتيجية تستخدم الأهداف وبين نهج يقوم على الحقوق. ولا تستطيع المجتمعات التي لا تحقق تقدما اجتماعيا - اقتصاديا أن تحمي حقوق أطفالها وتكفلها بشكل كامل، برغم أنها كثيرا ما تكون قادرة على فعل أكثر من ذلك. وعوضا عن ذلك، أصبح التحدي يكمن في السعي وراء أهداف واضحة ومتفق عليها على نطاق واسع بطرق تساعد في تعزيز حقوق الطفل. وتشمل هذه الطرق استخدام إنجازات مستهدفة غير مجمعة، وممارسات قائمة على المشاركة، وأنظمة رصد تُدار محليا. وهذه النهج، من خلال تعزيز الوعي فيما بين الأسر، وبناء القدرات في المجتمعات المحلية، وتعزيز المساءلة بين المواطنين والحكومة، من الأرجح أن تؤدي إلى إنجازات مستدامة.

٥٠٤- ومن الصحيح أن الأهداف والإنجازات المستهدفة الطموحة التي وضعت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، لم تقابلها الموارد الكافية في كثير من الأحيان، مما يعوق تحقيقها بشكل كامل. غير أنه يجب أن يتواصل طموح الأهداف والخطط المتصلة بالطفل والمرأة، إذا أريد للتقدم البشري أن يتسارع، وللويلات كالايدز وسوء التغذية أن يُقضى عليها. ويتطلب حشد الموارد الضرورية وتفادي نقل الإنجازات المستهدفة المتصلة بالطفل إلى الهامش، أن تُربط هذه الأهداف بشكل أو ثقل، بالمبادرات المتعلقة بالتنمية البشرية، وتخفيض الفقر، وتخفيف الديون، وتطبيق اللامركزية والإصلاحات القطاعية، بما في ذلك ورقات استراتيجية خفض الفقر، وبرامج المساعدة الشاملة للقطاعات، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو أن تُدمج فيها. وبوسع هذه المبادرات الأعم، أن توفر برنامجا من أجل الطفل عن طريق تضمينها إنجازات مستهدفة ومؤشرات خاصة بالطفل، وكذلك عمليات استعراض منتظمة للتقدم تكون مفتوحة للجمهور.

النظر إلى الأطفال كحالات فردية من وراء المتوسطات

٥٠٥- مع ازدياد التفاوتات فيما بين الأفراد، تصبح المؤشرات المبنية على المتوسطات الوطنية العامة أقل دلالة، ويصبح الأطفال ذوي الحالات الأسوأ أقل ظهوراً أمام صانعي القرار. ويتعين أن تجزأ البيانات التي تستخدم لتقييم التقدم البشري بصورة منهجية، بما في ذلك تجزئتها وفقاً للعمر، ونوع الجنس، والمكان، وخصائص الأسرة، وفئة الدخل. فنحن لن نتمكن دون ذلك من فهم حالة الأطفال كأفراد، أو اكتشاف التمييز. ولن تكون لدينا كذلك المعلومات أو الأسباب الكافية، التي تدفعنا إلى اتخاذ الإجراءات التي تخدم مصالح الأطفال على أفضل وجه. وبينما يصف هذا التقرير التحسينات الرئيسية التي حدثت خلال التسعينات، لا يزال هناك افتقار للبيانات الموثوقة لتوفير المعلومات عن الأطفال ولهم، بما في ذلك في بعض المجالات الرئيسية في أكثر البلدان ثراء. وما زالت هناك في جميع أنحاء العالم، فجوات ضخمة في المعلومات، عن بعض المسائل الحساسة الناشئة، من قبيل عمل الأطفال والاتجار بهم وإعاقهم والأيتام.

العمل العام والشراكات والمشاركة

٥٠٦- على أوسع الصعد نطاقاً، نجد أن البلدان التي حققت تقدماً كبيراً في التنمية البشرية في العقود الأخيرة، قد سلّمت بالدور الأساسي لاستدامة النمو الاقتصادي، لكنها لم تنتظر حدوث هذا النمو، بل عمدت إلى إعطاء الأولوية للاستثمارات الاجتماعية، وأنفقت بقدر أكبر نسبياً على الخدمات الاجتماعية الأساسية، حيث رأت في الاستثمار في التعليم والصحة أساساً للتنمية. وتميز إنفاق هذه البلدان بالكفاءة النسبية، كما أنها وفرت الحماية لهذه المخصصات في أوقات التدهور الاقتصادي. وسلّمت هذه البلدان أيضاً بوجود أن يولى اهتمام كبير للفئات المستبعدة والأشد تضرراً، وبأن المداخلات التي تدعم النهوض بالمرأة حيوية بالنسبة للتنمية البشرية.

٥٠٧- واعترفت العناصر الفاعلة في هذه المجتمعات بإمكانية حدوث التغيير، وحشدت قواها من أجل ذلك. وكثيراً ما كانت تبني الدفاع عن حقوق الطفل في الدعوة إلى الإصلاح، بجانب تشجيع البرامج التي تركز على جميع الأطفال. وتبين خلال التسعينات أن السياسات الواضحة والفعالة، تكون محورية في تقليل الفجوة التي تفصل بين الوعود والإجراءات، وفي التعجيل بتطور الأطفال، إذا اقترنت بتشريعات صديقة الطفل وأنظمة للمساءلة، بالإضافة إلى التمويل الكافي، وقواعد المعلومات، والإرادة السياسية، والتحالفات العريضة بين القطاعين العام والخاص والمجتمعات المحلية، والاهتمام بأضعف الفئات وأشدّها فقراً.